اكدت حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني ، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثلة الشرعية والوحيدة للشعب الفلسطيني ٠

وهذا الموقف يتعارض ويصطدم مع التحرك السياسي الاميركي ـ الاسرائيلي ، والعربي ـ الى حد ما ـ ازاء المسألة الفلسطينية ٠ فالموقف الاميركي ـ الاسرائيلي يسعى الى تغليب المسار الاردني كأطار لحل المسألة الفلسطينية ،ويلقى هذا الموقف قبولا ـ بحدود ـ من بعض الانظمة العربية ، ولا سيما مصر التي ما فتئت تؤكد على ضرورة وجود ارتباط رسمي ومعلن بين النظام الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل عقد مؤتمر جنيف، بحيث يكون الكيان الفلسطيني الذي يمكن أن يخرج من « رحم » التسوية جزءا من الاردن ، كما أوضح ذلك السادات خلال لقائه مؤخرا مع كارتر ٠ وتقديرنا ، ان هذا الموقف ليس الا مقدمة « لتنفيس » الموقف الوطني الفلسطيني وافراغه من مضمونه الوطني ، لانه يشكل عودة الى مشروع المملكة العربية المتحدة كما طرحت في العام ١٩٧٢ ٠

ونحن لا نعدم وجود بعض الاصوات الفلسطينية ، التي تحاول الاستناد الى « حقائق » الديموغرافيا والجغرافيا لتبرير مثل هذا الارتباط ٠ وهنا لا بد من التأكيد ان هناك فرقا واضحا وبينا ، بين حقائق الديموغرافيا والجغرافيا التي تفرض اعادة وحدة الشعبين ، الفلسطيني والاردني ، على أسس وطنية وديموقرطية ، وبين حقائق الديموغرافيا والجغرافيا التي يستند اليها البعض لتفريغ الموقف الفلسطيني من محتواه الوطني ، وجره الى مواقع الالحاق السياسي ٠ ولا شك بأن هذه النقطة ستشكل أحدى أبرز نقاط التعارض والتصادم بين الموقف الوطني الفلسطيني والتحرك السياسي العربي العام ازاء التسوية ٠ ولا نرى في الوضع السياسي القائم من حولنا ، ما يجعلنا نتهيب خوض الصراع حول هذه النقطة بما يؤكد الموقف الوطني الفلسطيني ٠

ونقاط التصادم الاخرى لن تكون اقل شأنا أو اهمية من هذه النقطة ، فشرعية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية كما أقرت بذلك قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط في العام ١٩٧٤ ، يحاول بعض العرب الالتفاف عليها وتفريغها من محتواها ، بأدخال « شركاء او وكلاء » عن المنظمة لتمثيل الشعب الفلسطيني ٠ كذلك تجري محاولات لضغط وقسر الوجود الفلسطيني في لبنان تحت مظلة تنفيذ اتفاقية القاهرة ، اضافة الى ما يجري من محاولات لاحداث شروخ في علاقات المنظمة ، كقائدة للشعب الفلسطيني ، مع جماهيرها في الارض المحتلة ، وفي الاردن تحديدا ٠

ان كل هذه المحاولات تجري تحت مظلة « تسهيل التمثيل الفلسطيني » في مؤتمر